

# دليل تقدير ديمومة البرمجة السنوية للنفقات

ماي 2018

الهيئة العامة لمراقبة  
المصاريف العمومية

## 1- الإطار العام

تمّ الانطلاق في برنامج إصلاح عام لميزانية الدولة من خلال تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف التي تعمل على توظيف الإمكانيات المتوفرة للدولة بأكثر جودة وفاعلية وفي إطار الشفافية والمساءلة وبالاعتماد على هيكلية لميزانيات الوزارات وفق المنظور البرامجي الذي يترجم السياسات العمومية المزمع تنفيذها.

وقد تمّ اعتماد أسلوب التدرج في تركيز المنظومة الجديدة وذلك بانخراط مختلف الوزارات فيما على دفعات للتعرف على متطلباتها والاستجابة لها مرحليا من قبل فرق عمل معينة للغرض. (تنقيح الإطار التشريعي والترتيبي، تبويب الميزانية، تنظيم الرقابة المسبقة واللاحقة والمتزامنة، ارساء نظام معلوماتي يتلاءم مع متطلبات المنظومة الجديدة...)

إضافة إلى ذلك، فقد تبين حاجة المتدخلين في تنفيذ البرامج العمومية والمكلفين بمراقبتها إلى أدوات عمل تدعمهم في تفعيل المنظومة الجديدة للمالية العمومية وتكون مبسطة و موحدة لدى المتدخلين المعنيين (الوثائق المرجعية العامة والخاصة، أدلة الإجراءات، الأدلة التطبيقية...)

وفي هذا الإطار يندرج دليل الإجراءات حول تقنيات تقدير ديمومة الميزانية الذي يكرس احد المبادئ العامة للتصرف في الميزانية حسب الأهداف وهو الانضباط في الميزانية.

## 2-تعريف المصطلحات:

### البرمجة السنوية للنفقات:

هي خطة سنوية لتنفيذ النفقات ذات العلاقة بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للوزارة في إطار ميزانية موزعة حسب البرامج الهدف منها تأمين ديمومة الميزانية.

### النفقات الوجوبية:

هي النفقات التي تمّ بمقتضاها عمل منجز خلال السنة السابقة (أو ما قبلها) دون أن تتمّ تأديتها لمستحقيها وهي تمثل كتلة الديون تعهدا و/ أو دفعا.

### النفقات الحتمية:

هي جملة نفقات تسير المصالح التي بدونها يتعطل السير العادي للعمل وهي كذلك النفقات التي تعلقت بشأنها عقود مازالت سارية المفعول كليا أو جزئيا.

### النفقات الجديدة:

هي المرخص فيها لأول مرة والتي رصدت لها إتمادات عند مناقشة الميزانية.

### مخاطر الميزانية :

هي في منظور التصرف في الميزانية حسب الأهداف كل أعمال وقرارات التصرف التي تتسبب في منع أو عرقلة تحقيق الأهداف والمتأدية خاصة من نقائص في إعداد البرمجة السنوية للنفقات أو ضعف في مراقبة مسارات تنفيذها. وتتمثل هذه المخاطر في :

- عدم مشروعية النفقات
- عدم احترام تراخيص الميزانية
- غياب شفافية المعطيات المحاسبة والمالية
- غياب التّجاعة والفاعلية في قرارات وأعمال التصرف.

### رقابة الميزانية :

هي رقابة ترمي إلى تأمين إحترام تراخيص الميزانية المصادق عليها من السلطة التشريعية. بالنسبة للسنة المالية المعنية كما أنّها تمكن من التثبت من تماهي coherence البرمجة السنوية للنفقات مع إطار النفقات متوسط المدى الذي يتجاوز الإطار السنوي.

### مفهوم الأنشطة في اطار البرمجة السنوية للنفقات:

هي مجموعة الأعمال الضرورية لتجسيم سياسة عمومية ما (برنامج) والتي تمكن من تحقيق الأهداف المرسومة لها. وترجم آليات وأساليب توظيف الإمكانيات المتاحة بما يمكن من تحقيق القيم المنشودة لمؤشرات قياس الأداء (les indicateurs de performance) وتحسين النتائج المنتظرة.

وتنقسم الأنشطة التي تمثل تفرعا للبرامج العمومية إلى:

- أنشطة دائمة (activités permanentes) تتضمن أنشطة ذات علاقة مباشرة بطبيعة المهنة (activité métier) مثل أنشطة التفقد بمختلف أنواعها (التفقد الصحي للأغذية، التفقد الإداري، تفقد حركة النقل...)
- أنشطة أفقية تتعلق بأنماط عمل مماثلة بين البرامج (activité support) مثل التي تدخل في إطار القيادة والمساندة مثال ذلك:

\*نشاط التصرف في البناءات ويضم الإكزية، ماء، الكهرباء، التنظيف، الحراسة، الأمن، التسخين، تبريد، صيانة عرضية، صيانة كبرى...

\*نشاط التصرف اليومي: كلّ المستلزمات المكتبية، الإتصال، التكوين، النقل الإداري، الدعم الاجتماعي...

\*نشاط الإعلامية: تأمين السير العادي للتجهيزات عبر الصيانة توفير المستلزمات، نظام تراسل المعطيات داخل الإدارة وخارجها...

-أنشطة ظرفية (activités ponctuelles) وهي مرتبطة بإنجاز المشاريع (activité projet) حيث أنها تنتهي بالانتهاء من تنفيذ المشروع.

### اطار النفقات متوسط المدى (CDMT)

إطار النفقات متوسط المدى هو أداة برمجة على مدى متوسط تكون متحركة من سنة الى أخرى. ويشمل ثلاثة سنوات على مستوى التقديرات ويحتوي على توقعات النفقات وفق طبيعتها ومآلها. ويقع التمييز بين إطار النفقات متوسط المدى الجملي وأطر النفقات متوسطة المدى القطاعية التي تبرز توقعات نفقات الوزارة وفق البرامج والبرامج الفرعية.

### 3- الأغراض والفئة المستهدفة:

حيث أنّ الفصل 02 من قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 2013/11/25 والمتعلق بضبط اجراءات البرمجة السنوية للنفقات والتأشير عليها، أسند مهمة تقدير ديمومة الميزانية عبر التأشير على البرمجة السنوية للنفقات وكذلك مختلف تعديلاتها خلال السنة المالية إلى مراقبي المصاريف العمومية، فإنّ هذا الدليل موجه بالأساس إليهم. وهو يهدف إلى توفير أداة منهجية قصد تبسيط وتوحيد تقنيات تقدير ديمومة الميزانية.

### 4- تعريف ديمومة الميزانية ومتطلبات تأمينها

لقد ورد مفهوم "ديمومة الميزانية" ضمن الفصل 01 من قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 2013/11/25 والمتعلق بضبط إجراءات البرمجة السنوية للنفقات والتأشير عليها بالنسبة للوزارات المعنية بالتجارب النموذجية لنظام التصرف في الميزانية حسب الأهداف. حيث جاء فيه أنّ المقصود بديمومة الميزانية هو "قدرتها على مجابهة النفقات الوجوبية والحتمية بالنسبة للسنة المعنية بالبرمجة والسنوات الموالية بالإضافة إلى تناسق إعمادات البرمجة مع الإمكانيات التي توضح على ذمة المتصرف.

وتبعاً لهذا التعريف، فإنّ الديمومة المقصودة بهذا الدليل هي الديمومة بالمفهوم الميزانياتي وليس الديمومة التي تهتم بالتوازنات العامة للمالية العمومية macroéconomique، ذلك أنه يتم تقديرها من قبل مراقب المصاريف العمومية بغاية التأكد من ديمومتها، استناداً إلى مقترح برمجة سنوية للنفقات يتقدم به كلّ رئيس برنامج على حدة في حدود الاعتمادات المخصصة للبرنامج الذي يشرف عليه. ويشترط في هذه البرمجة أن تبرز:

- ملائمة أنشطة المصالح المقدرة (prévisionnelles) مع الاعتمادات المخصصة في حدود التراخيص السنوية للميزانية
- التحكم في انعكاسها المالي بالنسبة للسنة المعنية بالبرمجة والسنوات اللاحقة (إن وجد) باعتبار أنّ الأفق الزمني لديمومة الميزانية لا يقتصر على السنة المعنية بالبرمجة بل كذلك السنوات اللاحقة وذلك في تقاطع مع اطار النفقات متوسط المدى و كل وثيقة يمكن اعتمادها (مخطط التنمية ...).
- ترتيب النفقات (الأنشطة) حسب درجة الزاميتها وذلك بإسناد الأولوية عند تخصيص الاعتمادات إلى النفقات الوجوبية ثمّ النفقات الحتمية.

وإذا ما توفرت كل هذه الجوانب، أمكن التوصل إلى درجة معقولة من التأكد من جودة البرمجة من قبل مراقب المصاريف العمومية و بالتالي من غياب مخاطر من شأنها المساس من ديمومة الميزانية أو على الأقل الكبرى منها.

ولضمان التأشير على ديمومة الميزانية في أقصر الآجال، ينتظر من رئيس البرنامج أن :

- يتولى مسؤولية إعداد هذه البرمجة بنفسه مع تشريك كلّ المتدخلين في تنفيذ ميزانيته وذلك في إطار مهمة ملائمة استراتيجية البرنامج مع استراتيجية الحكومة.
- أن تكون البرمجة السنوية المقترحة منسجمة مع الأهداف الإستراتيجية لكلّ برنامج صلب المهمة الواحدة (الوزارة) وكذلك إطار النفقات متوسط المدى (CDMT)
- أن يُفعل حوار التصرف كأداة ضرورية للقيادة والتنسيق يعتمدها رئيس البرنامج في إطار المسؤوليات والصلاحيات الجديدة الممنوحة له في مجال الإعداد والمتابعة والتنفيذ والتقييم للميزانية المخصصة لبرنامج. ويشمل هذا الحوار بالضرورة كلّ المستويات العملية للبرنامج (حوار عمودي) وكافة المتدخلين في برنامج القيادة والمساندة وكذلك الأطراف الخارجية المتدخلة في منظومة الإنفاق العمومي (حوار أفقي)
- أن تبرز البرمجة السنوية جملة المجهودات التي بذلها بمعية الأطراف المتدخلة معه لتفادي المخاطر التي يمكن أن تهدد ديمومة ميزانيته بالنظر لمحدودية ميزانية الدولة.
- أن يدعم جداول البرمجة بكل البيانات والمعلومات التي تؤيد حجم النفقات المبرمجة وكلفتها وروزنامة تنفيذها.
- اخذ المبادرة لتحيين البرمجة السنوية للنفقات من قبله طبقاً لقرار رئيس الحكومة وذلك لإدراج التغييرات المسجلة على مستوى التنفيذ حتى تبقى هذه الوثيقة اداة متابعة ناجعة لتجنب كلّ ما يمكن أن يمس من ديمومة هذه البرمجة.

• .....

## 5- تقنيات تقدير ديمومة البرمجة السنوية للنفقات

يهدف هذا الجزء إلى تمكين مراقب المصاريف العمومية من جملة من التقنيات والطرق الكمية التي تساعد على الكشف على أهم المخاطر التي من شأنها ان تمس من جودة إعداد البرمجة السنوية للنفقات بغاية تفادي التأشير على هذه الوثيقة ثم يتبين لاحقا أنها تتسم باللاديمومة جراء إما سوء تقدير النفقات المدرجة بها تبعا للإغفال عن عوامل جوهرية تتعلق بها و/ أو عدم احترامها لتراخيص الميزانية. وهو ما سينعكس سلبا على قدرة الهيكل العمومي على تأمين حسن سير المرفق العام واستمرارية تقديم الخدمات طبقا لما تقتضيه منظومة المالية العمومية المبنية على الأداء.

وتبعاً لذلك، وحتى يتسنى له الحصول على تأكيد معقول (assurance raisonnable) من تأمين ديمومة البرمجة السنوية للنفقات المعروضة عليه للتأشير يعتمد على جملة من الإجراءات التحليلية.

ويقصد بمصطلح "الإجراءات التحليلية" التقنيات الإحصائية والكمية المعتمدة لتحليل البيانات المالية المضمنة بالميزانية وإجراء المقاربات مع مختلف الوثائق والمعطيات التي على أساسها تم تقدير النفقات بمختلف أصنافها (وجوبية، حتمية وجديدة).

وتساعد هذه الإجراءات مراقب المصاريف العمومية على التدقيق في موثوقية (la fiabilité) البيانات والمعطيات المعتمدة في ضبط التقديرات المضمنة بالبرمجة السنوية من خلال تناسقها وتجانسها (cohérences des données) فيما بينها وأخذها بعين الاعتبار للعلاقات بين مختلف أجزاء الميزانية وأقسامها.

وللقيام بالإجراءات التحليلية سألغة الذكر، يتم الإعتماد على جملة من التقنيات الإحصائية التي تمكن من دراسة العناصر المتغيرة والثابتة التي على أساسها تمّ ضبط التقديرات لمختلف أصناف النفقات (التصرف والتنمية).

وعند القيام بالإجراءات التحليلية ينبغي مراعاة جملة من الشروط التالية:

- ❖ مدى احترام مبدأ الأولوية في تخصيص الإعتمادات (نفقات وجوبية، حتمية وجديدة) بإعتبارها أساس تأمين ديمومة البرمجة.
- ❖ مدى موثوقية (fiabilité) ودقة (precision) وأمانة (sincerité) البيانات المعتمدة من قبل المسؤول عن البرنامج عند إعداد البرمجة وهو ما يمثل أحد أهداف نظام الرقابة الداخلية للميزانية

❖ استغلال المعلومات الحالية لمقارنتها بمعلومات الفترات السابقة (معدلات تطور النفقات خلال السنوات

الثلاث الماضية على ضوء إنجازات الميزانيات لبعض أهم عناصر الميزانية للتثبت

أما عن أهم التقنيات التحليلية التي يمكن اعتمادها نذكر:

#### 5-1- التحليل حسب الأهمية النسبية (Loi de Pareto)

تعتمد هذه التقنية على منهجية "الأهمية النسبية" ويتم تطبيقها في حالة احتواء البرمجة على العديد من المشاريع (الأنشطة) التي تصعب دراستها بصفة شاملة بالنظر للمدة الوجيزة المتاحة لمراقب المصاريف للتأشير على البرمجة السنوية للنفقات و التي لا تتجاوز أسبوعين.

#### 5-2/ اختبارات التناسق / ( les tests de cohérence )

أ- تُمكن هذه التقنية من اجراء مقاربات بين نسب تطور اعتمادات أكثر من تحميل (فقرة أو مشروع) المدرجة بالبرمجة للتأكد من تناسقها وتلاؤمها مع بنود أخرى بالميزانية وذلك باعتبار الارتباط (corrélation) المباشر أو غير المباشر بينها.

ب- كما تستعمل هذه التقنية أيضا للتأكد من التناسق بين البرمجة الزمنية لاستهلاك اعتمادات التعهد و الدفع من جهة و البرمجة الزمنية/الروزنامة المضمنة بكل من:

- المخطط التقديري للتنفيذ المادي للأنشطة و نسق استهلاك اعتمادات الدفع المخطط التقديري للدفعات المرتبطة بأنشطة المشاريع
- المخطط التقديري لإبرام الصفقات،
- المخطط التقديري لإبرام العقود الإدارية من جهة أخرى

ج- وتستعمل هذه التقنية لإجراء بعض المقاربات بين المعطيات المضمنة بالبرمجة السنوية للنفقات من جهة وتلك المضمنة بإطار النفقات متوسط المدى من جهة أخرى.

#### 5-3- التحليل حسب المؤشرات ( analyse par les ratios )

يتمثل في تحليل العلاقات بين عناصر مختلفة من الميزانية على غرار نسب استهلاك الاعتمادات ومعدلها خلال فترة ومعدل نسبة تطور عناصر النفقات خلال الفترات السابقة ونسبة استهلاك اعتمادات الدفع بالعنوان الثاني ونسبة الاعتمادات المخصصة لتسديد الديون من جملة الميزانية وكذلك تطور نسبة تسوية الديون مع اختيار فترات تصريف ذات دلالة. ويشترط في هذه المؤشرات عدّة معايير متعارف عليها وهي الدلالة (pertinent)، القابلية للقياس (mesurable)، القابلية للمقارنة (comparable) ومحدد في الزمن (temporel).

## 6- التمثي العملي لتقدير الديمومة

سنتطرق صلب هذا الجزء سنتطرق إلى التمثي الذي يمكن للمراقب الاستئناس به عند النظر في البرمجة السنوية المقدمة من قبل كل مسؤول على برنامج و صلب مهمة معينة وتقدير مدى قدرتها على مجابهة مختلف النفقات ومدى واقعية مبالغ الاعتمادات المرصودة لها.

عند استعراض أعمال التدقيق سوف يتم اعتماد تسلسل الأقسام بالميزانية وتصنيف النفقات حسب درجة الزاميتها وفي نفس السياق، جدير بالذكر أن الصبغة السنوية لبرمجة للنفقات لا تحجب ضرورة أن ينصهر مسار تقدير ديمومة الميزانية ضمن رؤية على المدى المتوسط للإنفاق العمومي من خلال ضرورة اعتماد المراقب إطار الإنفاق متوسط المدى (CMDT).

علاوة على ذلك يتطلب إحكام هذه المهمة من المراقب إعداد ملف قار يتضمن عل سبيل الذكر :

\* الأطر التشريعية المنظمة لمجال التدخل

\*1 الوثائق المالية ( وئاق البرمجة السنوية للنفقات للسنوات السابقة ، تقارير متابعة تنفيذ الميزانيات و حساب التصرف..)

\* القوائم و الكشوفات المستخرجة من المنطومات الآلية على غرار أدب وإنصاف ...

## 6-1- نفقات التصرف

### قسم التأجير العمومي

يضم هذا القسم نفقات التأجير على المستوى المركزي والجهوي وكذلك المنح بعنوان التأجير لفائدة المؤسسات العمومية سواء منها الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية أو غير الخاضعة لها. وفي ما يلي توزيع هذه النفقات صلب الميزانية

رمز الفصل	توزيع على مستوى البرنامج
01.136	نفقات التأجير العمومي
01.137	منحة بعنوان التأجير للمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية
01.138	منحة بعنوان التأجير لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة ل م.م.ع
01.139	نفقات تأجير المصالح بالخارج

## أ- النفقات الوجودية:

هي جملة نفقات تأجير الأعوان اللذين باشرُوا أعمالهم خلال السنة المنقضية ولم يحصلوا على أجورهم ومرتباتهم رغم توفّر قاعدة العمل المنجز وهذه الوضعية تؤدي إلى ما يسمى (الأعباء المؤجلة Les reports de charges) والتي تستدعي توفير اعتمادات تعهد ودفع بما أنّ الأمر يتعلق بميزانية التصرف وترجع أسبابها إلى :

- أسباب ماديّة (إجرائية أو تقنية) تحول دون دفع هذه النفقات رغم التعهد بها.

الأمثلة:

\* إجراءات إدراج المنتدبين الجدد،

\* إجراءات إعادة تأجير المعنّيين باستئناف العمل بمختلف حالاته،

\* إجراءات ادراج الملحقين القادمين من وزارات أخرى أو مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية.

- أسباب ميزانية: حيث تتم الإنتدابات والتعيينات حسب الإجراءات والتراخيص القانونية ويرخص في مباشرة العمل بالرغم من عدم توفر الاعتمادات الضرورية لتغطية النفقات المنجزة عنها وهو ما يؤدي إلى حتمية تجاوز تراخيص الميزانية. ومثال ذلك أجور ومرتبات الأعوان الملحقين لدى الوزارات والقادمين من الشركات العمومية بمقتضى اتفاقيات تأجير تقتضي مواصلة خلاص العون الملحق من قبل مشغله الأصلي على أن يسترجع مبالغها تباعا من الوزارة التي تمّ لديها الإلحاق.

## أعمال التثيت:

حيث أنّ النفقات الوجودية لها أعلى درجة الزامية من بين أصناف النفقات المبرمجة، فإنّ مراقب المصاريف يعمل على التأكد من توفر الاعتمادات الكافية لتسويتها ودون أن يكون ذلك على حساب النفقات الحتمية للسنة المعنية بالبرمجة . ممّا يستوجب تقديم مقترح خطة لتوفير الإعتمادات الضرورية لتسوية هذه الديون سواء عن طريق التحويلات المزمع القيام بها أو قرارات التصرف التي تقرر اتخاذها. ويقوم بالتأكد من الصبغة المقبولة لهذه التحويلات ومن جدية قرارات التصرف المشار إليها مثل مراجعة قائمة الملحقين القادمين من الشركات العمومية نحو التخفيض...

كما يدقق في :

- أسباب الديون المسجلة (ماديّة أم ميزانية)

- مبالغ هذه الديون بغاية القيام بمقاربة بينها وبين ما توفر أو يعتزم توفيره من اعتمادات وذلك من خلال الإطلاع على البيانات التالية:

## \*إجراءات الإنتداب

\*الوثائق المحاسبية المرتبطة بمباشرة العمل بعد الإنتداب (بيان في تأجير متعاقد، قرار انتداب مترشح خارجي...)

\*قرارات الإلحاق من وزارة إلى وزارة مرفقة بشهادة إيقاف صرف المرتب ووثيقة استئناف العمل

\*قرارات إلحاق القادمين من الشركات العمومية مرفقة باتفاقية التأجير والقرار المالي الذي يضبط كيفية تأجيرهم وتاريخ المباشرة.

ويتم هذا التدقيق بالإعتماد على اختبارات التناسق بين كلّ البيانات المذكورة سالفا سواء فيم يتعلق بالأرقام فيم بينها أو بين الأرقام ومؤيداتها. كما يمكن لمراقب المصاريف استعمال التحليل حسب المؤشرات مثل اللجوء لهذه التقنية للتأكد من مدى تحسن أو ضعف قدرة رئيس البرنامج على التحكم في كلفة النفقات الوجوبية (مقارنة وضعية السنة الحالية بمدة زمنية سابقة يحددها حسب تقديره= مؤشر نسبة تسوية الديون). كما يستعمل هذا المؤشر للتأكد من مدى التزامه ببرنامج توفير الاعتمادات الضرورية لتسوية الديون المسجلة والذي يمثل احدى المعطيات التي على أساسها بنى تأشيرته على البرمجة السنوية الأصلية.

## ب- النفقات الحتمية:

هي جملة النفقات المتعلقة بتأجير الأعوان المباشرين سواء بالمصالح المركزية أو الجهوية لمدة 12 شهرا وكذلك منح التدخل بعنوان التأجير لفائدة المؤسسات تحت الإشراف الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية أو غير الخاضعة لها. وتعتبر نفقات الأعوان المباشرين حتمية لأنها تنبني على علاقاتهم التشغيلية الجارية بمشغليهم على الرغم من أنّ قاعدة العمل المنجز غير متوفرة في بداية السنة المالية. وهذا الخصوص يقوم مراقب المصاريف العمومية بالتثبت من قدرة الإعتمادات المرسمة على مجابهة نفقات الأجور الشهرية والسنوية باعتبار كلّ المنح العامة والخصوصية كما يطالب بضبط الإنعكاس المالي بالزيادة لكلّ التغييرات التي يمكن تطراً على الوضعية الإدارية للأعوان المباشرين باعتبار امكانية التكهن بها مثل التدرج أو استئناف العمل في جميع حالاته...

## أعمال التثيت:

-يقوم مراقب المصاريف العمومية بمقاربة أولى بين الأرقام الإجمالية لكتلة الأجور المدرجة بجدول البرمجة السنوية لكلّ برنامج وبين ما تضمنته وثيقته الميزانية من توزيع لتقديرات كتلة الأجور (مصالح مركزية-مصالح جهوية-مؤسسات تحت الإشراف) علما وأنّ هذه المكونات الثلاثة لكتلة الأجور تكتسي نفس درجة الإلزامية .

-ثمّ يمرّ إلى مقاربة ثانية بين تفصيل الأجور على المستوى المركزي ( الخاضعة لتأشيرة مراقب المصاريف العمومية للوزارة) مع ما هو مضمن بقرار توزيع الإعتمادات بين الفقرات وقرار توزيع الإعتمادات بين الفقرات الفرعية.

-بعد ذلك، يدقق في كلّ البيانات المتعلقة بتعيين كلفة شهر جانفي وإعتمادها لتقدير الكلفة السنويّة لكتلة الأجور (عضو أو عضوي الحكومة، أعضاء الديوان بقية الأسلاك المشتركة والخاصّة) وكذلك في روزنامة الوضعيات الإدارية المتغيرة للأعوان المباشرين خلال السنة المالية والتي يمكن التكهن بها (خروج للتقاعد، التدرج، إستئناف العمل بمختلف حالاته...) مع تقدير انعكاسها المالي.

وللقيام بأعمال التدقيق سالفه الذكر يعتمد مراقب المصاريف العمومية على:

-كشف مستخرج من منظومة انصاف لجملة الأعوان المباشرين في شهر جانفي

-قوائم للأعوان المباشرين محينة ومفصلة حسب الأسلاك

-كشف في أعضاء الديوان المكلفين بمهمة والملحقين به (الوضعيات الجارية للقادمين من المؤسسات العمومية) مرفق بمؤيدات الكلفة المحينة لمرتباتهم الشهرية. كما يسمح هذا الكشف بالإطلاع على المغادرين منهم.

-كلفة تأجير عضو أو عضوي الحكومة في صورة تغييرهما بما أنّ تحديد مرتبتهما يتغير حسب الحالة السلك الذي ينتمي له قبل التعيين

-كشف محين في الأعوان الملحقين بالوزارة والقادمين من الشركات (الإلحاقات الجارية لغير المنتميين للديوان) مرفقة بمؤيدات تحيين كلفة تأجيرهم الشهري.

-كشف محين للأعوان الملحقين من وزارات أخرى (الإلحاقات الجارية) مرفق بمؤيدات تحيين كلفة تأجيرهم الشهرية.

- نسخ من القرارات الجارية للمتعاقدين

- نسخ من القرارات الجارية للوقتيين

ويعتمد مراقب المصاريف للثبوت من كلّ هذه البيانات على التحليل المبني على تقاطع المعطيات مثل عدد الترقيات وأصنافها (الرتب والخطط) مع الانعكاس المالي لها ومدى توفر الاعتمادات الضرورية له. كما يعتمد تقنية المؤشرات للتدقيق في تطور عدد الأعوان المباشرين مقارنة بتطور كتلة الأجور أو كلفة الترقيات مقارنة بالإعتمادات المخصصة لها أو كلفة الملحقين بالنسبة لتراخيص الميزانية أو مدى قدرة رئيس البرنامج على تغطية كلّ النفقات الحتمية خلال مدة زمنية يقدرها وذلك من خلال نسبة انجاز ما التزم به سابقا من قرارات تصرف.

وحيث أنّ كتلة الأجور وعدد العاملين بكلّ برنامج تختلف أهميتهما من وزارة (مهمة) إلى أخرى يمكن لمراقب المصاريف أن يعتمد الأهمية النسبية لتقدير عناصر التأجير التي سيركز فحصه عليها والتدقيق فيها وعلى ضوء ذلك يحدّد قائمة البيانات التي يحتاج لها.

أما بخصوص منح التدخل بعنوان التأجير التي تدرج بالبرمجة السنوية الأصلية، يعمل مراقب المصاريف على الثبوت من كيفية تحديد مبالغها وذلك بالاعتماد على معلومات مختلفة مثل كشف عن الإعتمادات التي تمّ صرفها خلال السنتين

السابقتين من قبل المؤسسات المنتفعة أو القوائم المالية الراجعة لنفس الفترة إن وجدت و كل ما يبرر المتغيرات ذات الانعكاس المالي على هذه المنحة.

ملاحظة: تتم متابعة تنفيذ الاعتمادات المفوضة لفائدة المصالح الجهوية أو المسندة للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية من قبل مراقب المصاريف العمومية المختص. وكذلك الشأن بالنسبة للمنح بعنوان التأجير المسندة للمؤسسات غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية، حيث تتولى هيكل الرقابة المختصة مراقبة تنفيذها.

### ج- النفقات الجديدة

هي جملة نفقات التأجير التي تم إدراجها لأول مرة بالبرمجة السنوية للنفقات على أساس التدابير الجديدة التي تمت مناقشتها والاتفاق عليها مع مصالح وزارة المالية المكلفة بالتصرف في ميزانية الدولة، وتتعلق هذه النفقات الجديدة أساسا بـ:

- الكلفة الإضافية لبرامج الإنتدابات المحدثّة عن طريق المناظرات الوطنية:
- الترقيات التي تدرج بصفة تقديرية في انتظار نتائج المناظرات والامتحانات المبرمجة في اطار التكوين المستمر.
- الزيادات في الأجور والمنشورة بالرائد الرسمي للبلاد التونسية
- حالات الإلحاق الجديدة.
- حالات التعاقد الجديدة
- الأعوان الوقتيون الجدد

### أعمال التثبيت:

تكريسا لمبدأ الانسجام والتناسق بين كل المعلومات المقدمة له، يقوم مراقب المصاريف العمومية بمقاربة بين البيانات الإجمالية المضمنة بوثيقة الميزانية والمتعلقة بالكلفة المقدّرة للإنتدابات الجديدة والزيادة في الأجور والترقيات وبين الكلفة الإجمالية للنفقات المقدرة بجداول البرمجة (مختلف البرامج) بعنوان نفقات جديدة على أن تكون مفصلة على غرار النفقات الوجوبية والحتمية.

في مرحلة ثانية يتثبت من تقاطع هذه البيانات المرقمة (chiffrés) مع الوثائق التالية :

- المخطط السنوي للإنتدابات المحدثة والتي تركز خاصّة على:

\* قائمة الخطط المزمع سدّها

\* عددها حسب كل صنف

\* تقدير تاريخ بداية المباشرة الفعلية

\* تقدير انعكاسها المالي.

- قائمة اسميّة للملحقين الجدد بكلّ أصنافها المفصلة سابقا مع تحديد تاريخ المباشرة والكلفة التقديرية لمرتباتهم وأجورهم. حيث أنّه عادة ما يستنتج مراقب المصاريف العمومية عندما يتعلق الأمر بملحقين من المؤسسات العمومية حالة اللاديمومة المقصودة التي تتمثل في دخول أوامر الإلحاق حيز التنفيذ بمباشرة العمل رغم العلم بعدم توفر الاعتمادات الكافية لمجابهة الكلفة المنجزة عنها. حيث من الوارد احترام الهيكل المتصرف لعدد الإلحاقات المرخص فيها بالميزانية مع تسجيل تجاوز هام لكلفتها.

وفي هذه الوضعية، على مراقب المصاريف العمومية التمسك بتوفير الهيكل المتصرف لحلول ناجزة لرفع التجاوز المسجل لتراخيص الميزانية الذي يفرضه مبدأ الانضباط في الميزانية .

## قسم : وسائل المصالح

تمثل وسائل المصالح القسم الثاني من نفقات التصرف حسب تبويب نفقات ميزانية الدولة. وتضم نفقات استهلاك المواد والخدمات التي يقتضيها السير العادي للمصالح وعلى النفقات المتعلقة باستغلال وصيانة التجهيزات العمومية ، كما يتضمن المنح المسندة للمؤسسات العمومية لتغطية هذا الصنف من نفقات التصرف. وفيما يلي توزيع النفقات المدرجة ضمن وسائل المصالح :

رمز الفصل	بيان الفصل
	<b>توزيع حسب البرامج</b>
02.236	نفقات وسائل المصالح
02.237	منحة بعنوان التسيير للمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية
02.238	منحة بعنوان التسيير للمؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية
02.239	نفقات تسيير المصالح بالخارج

### أ- النفقات الوجوبية:

تتمثل في جملة نفقات تسيير المصالح العمومية التي تم إنجازها خلال السنة المنقضية وتم في شأنها احترام قاعدة العمل المنجز طبق لما تنص عليه أحكام مجلة المحاسبة العمومية في حين لم يتم أمر الصرف بخلاص المزودين هذه الوضعية تؤدي إلى ما يسمى بالأعباء المؤجلة (Les reports de charges) والتي تستدعي رصد اعتمادات تعهد ودفح ضمن الميزانية.

### أسبابها:

-أسباب مادية (إجرائية أو تقنية) تحول دون خلاص هذه النفقات رغم التعهد بها. على غرار عدم استلام المؤيدات أو الفواتير قبل انتهاء الفترة التكميلية المخولة للمحاسب العمومي لتسديد المصاريف. وبالتالي لم يتسن استكمال إجراءات دفعها

-أسباب ميزانية ناتجة عن التعهد بنفقات دون احترام حدود الاعتمادات المرصودة خلال السنة المالية أو بعد انتهاء الأجل القانونية للتعهد بالنفقات.

### أعمال التثنت:

حيث أنّ النفقات الوجوبية تمثل ديونا متخلدة بذمة البرنامج، فإن لها الأولوية من بين أصناف النفقات المبرمجة بالميزانية. وهو ما يستدعي تأكد مراقب المصاريف من توفر الاعتمادات الكافية لمجابهتها دون المساس بالاعتمادات المخصصة للنفقات الحتمية من خلال:

- ضبط قيمة الديون المتخلدة والتأكد من عدم السهو عن إدراج الأقساط السنوية المنبثقة عن اتفاقيات جدولة الديون (إن وجدت) ضمنها.

- التعرف على أسباب الديون المسجلة (مادية أم ميزانية) مثل الإطلاع على الكشوفات المستصدرة من منظومة ادب والمتعلقة بالنفقات التي تمّ اصدار أذون تزود بخصوصها وأذون بالدفع دون القيام بعملية الصرف أو بوضعية النفقات المسجلة في نهاية السنة المالية تعهدا دفعا وصرفا وكذلك على جملة الفاتورات التي لا تعتمد بخصوصها أذون التزود (الكهرباء، الماء والهاتف...)

- وجود برنامج واضح يتعلق بكيفية تسوية هذه الديون ويتكون من جملة التحويلات الممكنة بين الفقرات والفقرات الفرعية دون المساس بالإعتمادات الضرورية لخلاص النفقات الحتمية ذات الأولوية وكذلك مختلف الإجراءات والوسائل التي ستعتمد بغاية ترشيد كلفة النفقات الحتمية لتوفير المبالغ الضرورية لتسوية النفقات الوجوبية. كما يضبط هذا البرنامج روزنامة في الغرض في صورة تعذر توفير كلّ المبالغ الضرورية دفعة واحدة منذ بداية السنة المالية. ويتم التثبت من موثوقية هذا المخطّط بالاعتماد على مؤشر يبين نسبة تسوية النفقات الوجوبية خلال السنتين السابقتين للتأكد من قدرة الهيكل المتصرف على احكام تنفيذ ميزانيته من سنة إلى أخرى. (قيمة الديون المسواة / مبلغ الديون)

#### ب- النفقات الحتمية:

تعتبر هذه النفقات تعهدات مالية لا مناص منها وضرورية لضمان تواصل السير العادي للمصالح وتتصدر هذه النفقات الحتمية الإلتزامات القانونية المبرمة بين الهيكل المتصرف والغير من ذوات طبيعية أو معنوية مثل صفقات أو عقود كراء العقارات و التزود والصيانة ، الصفقات الخاصة المنبثقة عن الصفقات العامة ، الصفقات الإطارية ، تعويضات لفائدة الغير بمقتضى أحكام قضائية... دون الإغفال عن الأخذ بعين الإعتبار للزيادات السنوية المنصوص عليها صلب العقود الجارية .

- ثمّ تأتي في مرتبة ثانية كلّ وسائل المصالح الأخرى الضرورية لتأمين السير العادي لها.

وقصد ضمان الإيفاء بالتعهدات المالية المترتبة عنها، يتولى مراقب المصاريف العمومية بالتثبت من مدى إحكام ضبط الحاجيات من هذه النفقات والتأكد من قدرة الاعتمادات المرسمة على مجابهتها.

نظرا إلى أنّ عملية برمجة النفقات يمكن أن تهددها مخاطر إمّا متأصلة فيها (risques inherentes) مثل الأخطاء الحسابية، الإغفال أو الإهمال لعناصر هامة عند تقدير النفقات ... أو مرتبطة بعوامل خارجية (exogènes) مثل الترفيع في الاداءات، تغير نسب الصرف، الترفيع في سعر المحروقات...، يتولى مراقب المصاريف التثبيت في البيانات سألقة الذكر بالإعتماد على مؤشرات متعددة يتأكد من خلالها من توفر مبدأ التناسق فيم بينها بما يؤمن ديمومة البرمجة المقترحة للنفقات الحتمية وذلك من خلال:

- إجراء مقارنة بين قيمة الاعتمادات المرسمة لفائدة مختلف الفصول و الفقرات و الفقرات الفرعية وبين الكلفة المقدرة للنفقات الموافقة لها ضمن جداول البرمجة.  
- التدقيق في كيفية تحديد كلفة هذه النفقات المقدرة بناء على جملة من البيانات التي يتعين على الهيكل المتصرف تحيينها باعتبار العناصر الثابتة منها les paramètres و مختلف المتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها les variables مثل القوانين والتراتب الجديدة، قوائم المنتفعين تبعاً لتغير المسار المهني للأعوان، كلفة الحاجيات السابقة تضاف إليها الإجراءات الجديدة...

- التأكد من وجود برنامج لترشيد نفقات التسيير (un plan d'efficacité) قصد التوصل إلى الملائمة بين الإعتمادات المتبقية -بعد طرح المبالغ الضرورية لخلاص النفقات الوجودية- وبين النفقات الحتمية ذات الأولوية وعادة ما يتضمن هذا البرنامج جملة الآليات والأساليب والقرارات التي يعتمزم تطبيقها بهدف الحد من كلفة النفقات المبرمجة. وفي هذا الصدد يمكن لمراقب المصاريف الإستناد على بعض المؤشرات لتأكد من جدية المقترحات المقدمة مثل تطور نسبة ترشيد كلفة وسائل المصالح مقارنة بنتائج سنوات سابقة ونسبة تغطيتها.

-كما يدقق مراقب المصاريف في روزنامة تنفيذ النفقات الخاضعة لإجراءات المنافسة للتأكد من أنّها تسمح بتخصيص الأفق الزمني اللازم لتأدية النفقات تعهدا ودفعاً قبل نهاية السنة المالية وهو ما يجنب تسجيل ديون تنعكس على ديمومة الميزانية اللاحقة.

### ج- النفقات الجديدة

هي جملة نفقات التسيير المترتبة عن التزامات جديدة خلال السنة المالية أفرزتها:  
-الاستثمارات الجديدة المنجزة عبر ابرام صفقات أو عقود إدارية على حساب ميزانية التجهيز والتي تدرج لأول مرة بالميزانية (إقتناء مستلزمات إعلامية وإدارية ، محروقات للمصالح وللخطط الوظيفية، شبكات إعلامية، عقود صيانة...)

- نصوص قانونية وترتيبية على غرار امتيازات إسناد حصص الوقود للموظفين تبعا لتسميات في الخطط الوظيفية أو لمقرارات إسناد سيارات مصلحة لأغراض شخصية طبقا لمقتضيات النصوص الجاري بها العمل.
- أحكام قضائية باتة صادرة ضد الإدارة وتتضمن صرف تعويضات لفائدة الغير لأول مرة.

#### أعمال التثبيت:

-يقوم مراقب المصاريف العمومية بالتثبيت من مطابقة مبالغ الاعتمادات المخصصة لفائدة النفقات الجديدة صلب جداول البرمجة مع الكلفة التقديرية لها ( معينات كراء المقرات، مصاريف التأمين، مصاريف صيانة وتعهد المعدات... ).  
-يتولى في مرحلة ثانية التثبيت من كيفية تحديد الكلفة التقديرية حتى لا ينجر عنها تجاوز لما خصص لها من اعتمادات (كل الوثائق الثبوتية المحينة)

اضافة إلى التثبيت من توفر التناسق بين المعطيات سالفة الذكر، يعتمد مراقب المصاريف على التحليل المبني على تقاطع المعطيات سواء داخل ميزانية التصرف أو بين ميزانية التصرف و ميزانية التجهيز أو بين البرمجة السنوية للنفقات وإطار النفقات متوسط المدى.

وقصد احتساب المؤشرات سيتم الاعتماد على نماذج عملية لبطاقات تقدير الديمومة لبعض أصناف نفقات وسائل المصالح يمكن اعتمادها من قبل المراقب لتقدير ديمومة بعض أصناف من نفقات وسائل المصالح:

1- معطيات عامة:

\* رمز المهمة: م..

\* رمز المشروع: م.ش

\* مرجع البرمجة السنوية للنفقات: ب.س ن 2018/1

\* رمز النفقة : (référence de l'action dans PAD)

\* موضوع النفقة : تعهد وصيانة وسائل النقل

2- مراحل تقدير ديمومة برمجة النفقات

\* الأهداف :

--التأكد من تلائم حجم الاعتمادات المقدره مع حجم أسطول وسائل النقل وضمان استغلاله في أفضل الظروف  
-التثبت من تخصيص الاعتمادات اللازمة لمجاهة مصاريف استهلاك الوقود وأعمال الصيانة الوقائية والدورية للسيارات والمعدات لتأمين استغلالها لحسن تأمين المرفق العام

\* جمع البيانات :

-جمع البيانات المدرجة ضمن وثائق البرمجة السنوية السابقة والمشروع السنوي للقدرة على الأداء والتقرير السنوي للقدرة على الأداء وتحليلها واحتساب جملة من المؤشرات الكمية (نموذج جدول عدد 1)  
-طلب قائمة في أسطول السيارات موزع حسب الاستعمال أغراض مصلحة أو وظيفية) (نموذج جدول عدد 2)  
-النظر في برنامج الاستثمارات المبرمجة بالعنوان الثاني المخصص لاقتناء السيارات والمعدات المزمع إنجازها

التقدير المزي للديمومة :

تكتسي عملية تحليل البيانات وإعداد المؤشرات أهمية قصوى بالنسبة لمراقب المصاريف قصد إبداء رأيه مهنة بخصوص مدى ديمومة البرمجة السنوية للنفقات المعروضة عليه التأشير عليها. وفي الصدد، ولتعليل رأيه يمكن للمراقب تحليل البيانات المتوفرة وإجراء مقاربات بين مختلف الوثائق وذلك عبر الاستعانة ببعض التقنيات على غرار .

-التحليل المبني على المؤشرات

-التحليل المتقاطع (analyse croisée) العلاقة بين الاستثمارات ومصاريف تشغيل المرافق العام (تجهيز وصيانة وموارد بشرية وتأمين ومواد مستهلكة ولوازم مكاتب ....)

\*التقنيات المعتمدة

-الإجراءات التحليلية ( Les Tests Analytiques ) :

تتمثل في إجراء مقاربات بين البيانات المالية المدرجة ضمن البرمجة السنوية فيما بينها أو مع بيانات غير مالية مدرجة بالوثائق والمؤيديات المصاحبة لها. على سبيل المثال التأكد أن حجم الاعتمادات المخصصة للوقود والصيانة بالتوازي مع حجم الأسطول المستغل (tests de cohérence) وتطور المرتقب لقيمة الأسعار بالأسواق العالمية

-الثبت من اعتماد الإدارة لتغيير قيمة سعر صرف الدينار عند تقدير الاعتمادات المخصصة لتغطية الشراءات المستوردة من الخارج على غرار قيمة المواد المستهلكة (حبر آلات النسخ والطباعة)

## نفقات التدخل العمومي

يمثل التدخل العمومي القسم الثالث من ميزانية التصرف حسب تبويب نفقات ميزانية الدولة. وهو يضم مختلف تدخلات الدولة عبر اسناد منح أو تسديد نفقات أو المساهمة في تمويل هيئات دولية .

وتشمل نفقات التدخل العمومي على سبيل الذكر تلك المتعلقة بـ:

-أقساط المنح بعنوان المساهمات في المنظمات الدولية بموجب المعاهدات المبرمة.

-المنح لفائدة ميزانيات المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان النفقات التدخل.

-التحويلات: المنح والقروض الجامعية، المنح لفائدة العائلات محدودة الدخل...

-المنح المسندة للمؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان الدعم في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

-التمويل العمومي لفائدة الوداديات والجمعيات ذات الصبغة الاجتماعية .

-التمويل العمومي لفائدة الجمعيات في مجالات مختلفة (علمية، بحثية، رياضية، ثقافية...).

وفي ما يلي توزيع النفقات المدرجة ضمن هذا القسم:

رمز الفصل	توزيع على مستوى البرامج
03336	نفقات التمويل العمومي
03337	نفقات التمويل العمومي لفائدة المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية
03338	
03339	

هي كلّ نفقات التدخل التي حلّ أجل خلاصها ولم يتمّ خلال السنة السابقة (أو السنوات السابقة).

ولئن كانت أغلب عمليّات التدخل المدرجة بالبرمجة السنوية للنفقات يتم صرفها في الإبان وخاصةً منها كل ما يتعلق بدعم المجالين الاقتصادي والاجتماعي فإنّ البعض منها عادة ما يسجل بخصوصه أعباء مؤجلة مثل:

المساهمات في المنظمات والهيئات الدولية طبقاً لاتفاقيات ومعاهدات مبرمة في الغرض.

خلاص فواتير لفائدة أطراف أجنبية منزلة في قسم التدخل العمومي بعنوان مصاريف العلاج بالخارج في إطار تدخّل الصندوق الوطني للتأمين على المرض (وزارة الصحة ووزارة الشؤون الإجتماعية) والتي عادة ما ترد على سبيل التسوية وكل النفقات المماثلة لها حسب خصوصية كل وزارة

وتتمثل أسباب تسجيل هذه الديون كسائر أصناف النفقات الأخرى إمّا لعوامل إجرائية وإمّا ميزانية. وفي كلتا الحالتين فإنّ تسوية هذه الديون تتطلب تخصيص اعتمادات تعهد ودفع.

#### أعمال التثبيت

- يطلب مراقب المصاريف توضيح أسباب الديون المسجلة بمقتضى مذكرة في الغرض .

- يقوم بالتأكد من صحة مبالغ الديون المتخلدة المضمنة بجدول البرمجة السنوية وذلك بمقارنتها مع الوثائق المحاسبية المؤيدة لها. كما يتثبت من تضمن هذا المبلغ للقسط السنويّ للديون المجدولة في إطار اتفاقية إن وجدت.

- يعمل على التدقيق في الوثائق المحاسبية التي تتضمن أثماناً بالعملة الأجنبية مثل أقساط المساهمات في المنظمات الدولية أو فواتير خلاص العلاج بالخارج والتي يتم الاعتماد بخصوصها على القرار السنوي لوزير المالية الذي يضبط نسب سعر الصرف المنطبق على المساهمات في المنظمات الدولية ونفقات أخرى.

- يدقق في كيفية توفير المبالغ الكافية لتسوية هذه النفقات الوجوبية للتأكد من عدم تسبب توفيرها في تسجيل ديون جديدة في نهاية السنة المالية على الأقل لأسباب ميزانيته. وذلك إمّا بتخصيص اعتمادات بالميزانية لفوائدها أو بتقديم برنامج لتوفير مبالغ بواسطة تحويل الاعتمادات دون المساس بالنفقات الحتمية.

#### ب- النفقات الحتمية:

لا تقلّ هذه النفقات عن النفقات الوجوبية الزامية، باعتبارها تجسّد سياسات الدولة بخصوص دعم المجالين الاقتصادي والاجتماعي عبر التدخل العمومي مثل دعم قطاعات النقل والمحروقات وبعض المواد الأولية والعلاج بالخارج

...

كما أنّ الحرص على دفع المساهمات في المنظمات الدولية يكتسي أولوية كبرى لما له من تأثير على صورة الدولة في العالم.

## أعمال التثبيت:

-يتمّ التأكد من مطابقة مبالغ النفقات المضمنة في جداول البرمجة مع الاعتمادات المرسمة بالميزانية. وفي هذا الصدد يتثبت مراقب المصاريف من رصد اعتمادات مخصصة لتسوية الديون زيادة عن الاعتمادات المخصصة للنفقات الحتمية من عدمه حتى يتم تحويلها إلى التنزيل الخاص بتسوية الديون طبقا لتبويب ميزانية الدولة.

-وفي إطار الحرص على تأمين ديمومة الميزانية يتم دعوة رئيس البرنامج إرفاق برمجة نفقات التمويل العمومي ببرنامج تمويل أقساط المنح إلى مختلف المنتفعين بها وكذلك المساهمات في المنظمات والهيئات الدوليّة بما يضمن تنفيذ الميزانية كاملة دون أن يكون للجوانب الإجرائية تأثير سلبي عليها.

## ج- النفقات الجديدة

هي كلّ نفقة تمّ إدراجها بميزانية الوزارة لأول مرة. وتتعلّق أساسا بمساهمات عمومية جديدة في منظمات وهيئات دوليّة أو دعم في المجال الاقتصادي والاجتماعي او المساهمة في تمويل جمعيات أو منظمات جديدة وطنيّة بناء على اتفاقيات تبرم للغرض وطبقا للتشريع الجاري به العمل أو نتيجة إحداث هياكل عمومية جديدة. ويهدف الانتفاع بمساهمة عموميّة من قبل وزارة معيّنة يتم التأكد من أن تكون هذه الجمعيات والمنظمات ناشطة ضمن نفس مجال التدخل.

## أعمال التثبيت

- يتأكد مراقب المصاريف العمومية من أنّ نفقات التدخل المبرمجة تدرج لأول مرة بالميزانية.
- يتأكد من ترسيمها في الميزانية طبقا لمقتضيات الفصل 84 من مجلة المحاسبة العمومية ولا يمكن ادراج نفقات جديدة خلال السنة المالية إلا في صورة تحقيق فواضل اعتمادات حقيقية ناتجة عن تطبيق اجراءات ترشيد للنفقات أو فتح اعتمادات اضافية (crédits complémentaires) لفائدتها من قبل مصالح وزارة المالية.
- ويتثبت من مطابقة المبلغ المبرمج مع الاعتمادات المرسمة وفي صورة عدم توفر ذلك تتم الدعوة إلى مراجعة كلفة النفقة الجديدة أو العدول عنها.

المجالات المعنية بالبرمجة

- ❖ القسم 6: الإستثمارات المباشرة
  - ❖ القسم 7: التمويل العمومي
  - ❖ القسم 9: نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة
- الفصول على مستوى جميع الأقسام  
الفقرات والفقرات الفرعية على مستوى جميع الأقسام

أ- الاستثمارات المباشرة:

يحتوي هذا القسم على نفقات المشاريع والبرامج التنموية التي تنجزها الدولة سواء بصفة مباشرة أو عن طريق المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية أو المجالس الجهوية.

ولكن يوجد بعض الاستثناءات لهذه القاعدة المنصوص عليها بالأمر عدد 529 لسنة 1999 المؤرخ في 8 مارس 1999 المتعلق بضبط تبويب نفقات ميزانية الدولة: فمثلا يحتوي القسم السادس لوزارة الصحة بعض الاعتمادات المحملة على .....يتم تفويضها أو تحويلها مباشرة لفائدة المؤسسات العمومية للصحة التي تقوم بدورها بإنجاز النفقة.

ب- التمويل العمومي

يحتوي هذا القسم على الاعتمادات التي ترصد لفائدة المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية والمنشآت العمومية بعنوان الاستثمارات والتدخلات والمساهمة في رأس المال وتسديد القروض والتوازن المالي. كما تدرج ضمن هذا القسم اعتمادات لفائدة الجماعات المحلية بعنوان الإستثمارات والتدخلات.

ج- نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة:

يحتوي هذا القسم على نفقات المشاريع والبرامج و التدخلات الممولة بواسطة القروض الخارجية الموظفة و التي تسدها الدولة.

ويشتمل هذا القسم على نفس الفصول القسمين السادس والسابع مع تغيير الرقم المميز للقسم 09 بدلا من 06 و 07.

يمكن أن تتعلق نفقات التنمية، حسب طبيعة الفقرات الفرعية المدرجة بمقرر وزير المالية بتاريخ 29 ديسمبر 1999

المتعلق بضبط تبويب نفقات ميزانية الدولة، بإحدى الأمثلة التالية:

- ❖ الدراسات
- ❖ اقتناء الأراضي
- ❖ اقتناء المباني
- ❖ الهندسة المدنية و الأشغال الملحقة بها
- ❖ التجهيزات و المعدات
- ❖ وسائل النقل
- ❖ مصاريف تسجيل العقارات و العقود
- ❖ مصاريف التسيير

الرقابة على البرمجة  
الأصلية

تقدر ديمومة برمجة ميزانية التنمية من خلال النقاط التالية:

- ❖ الأفق الزمني للديمومة
- ❖ المجال الميزانياتي المعني بالديمومة

أ- الأفق الزمني للديمومة

عادة ما يستغرق تنفيذ المشاريع التنموية أكثر من سنة مالية، ولهذا السبب يجب التأكد من أن البرنامج له من الموارد / الإعتمادات ما يكفي لاستكمال المشروع.

و في هذا الإطار يتم الإستأناس بإطار النفقات متوسط المدى.

ب- المجال الميزانياتي المعني بالديمومة

من الضروري أن يكون المشروع جاهز للإستغلال بعد الإنتهاء من التنفيذ. و لهذا السبب يجب رصد الإعتمادات الضرورية لإستغلال المشروع.

مثال 1:

اقتناء معدات بدون رصد اعتمادات إضافية للصيانة أو للطاقة (كهرباء أو غاز) ضرورة لاشتغال المعدات.

بناء مستشفى جهوي يتطلب اضافة لإعتمادات المخصصة للبناء رصد اعتمادات تتعلق بـ:

- ❖ اقتناء التجهيزات الطبية
- ❖ نفقات التأجير
- ❖ مصاريف التسيير: الطاقة والصيانة...

ج- الرقابة على برمجة الموارد / الإعتمادات

تتمثل موارد البرنامج في إعتمادات التعهد و الدفع:

- المتوفرة في فترة معينة (في بداية السنة أو خلال السنة تبعاً لمقترح تحيين البرمجة)
- التقديرية نتيجة لتعديلات لاحقة (تحويل اعتمادات)

❖ بالنسبة للإعتمادات المتوفرة:

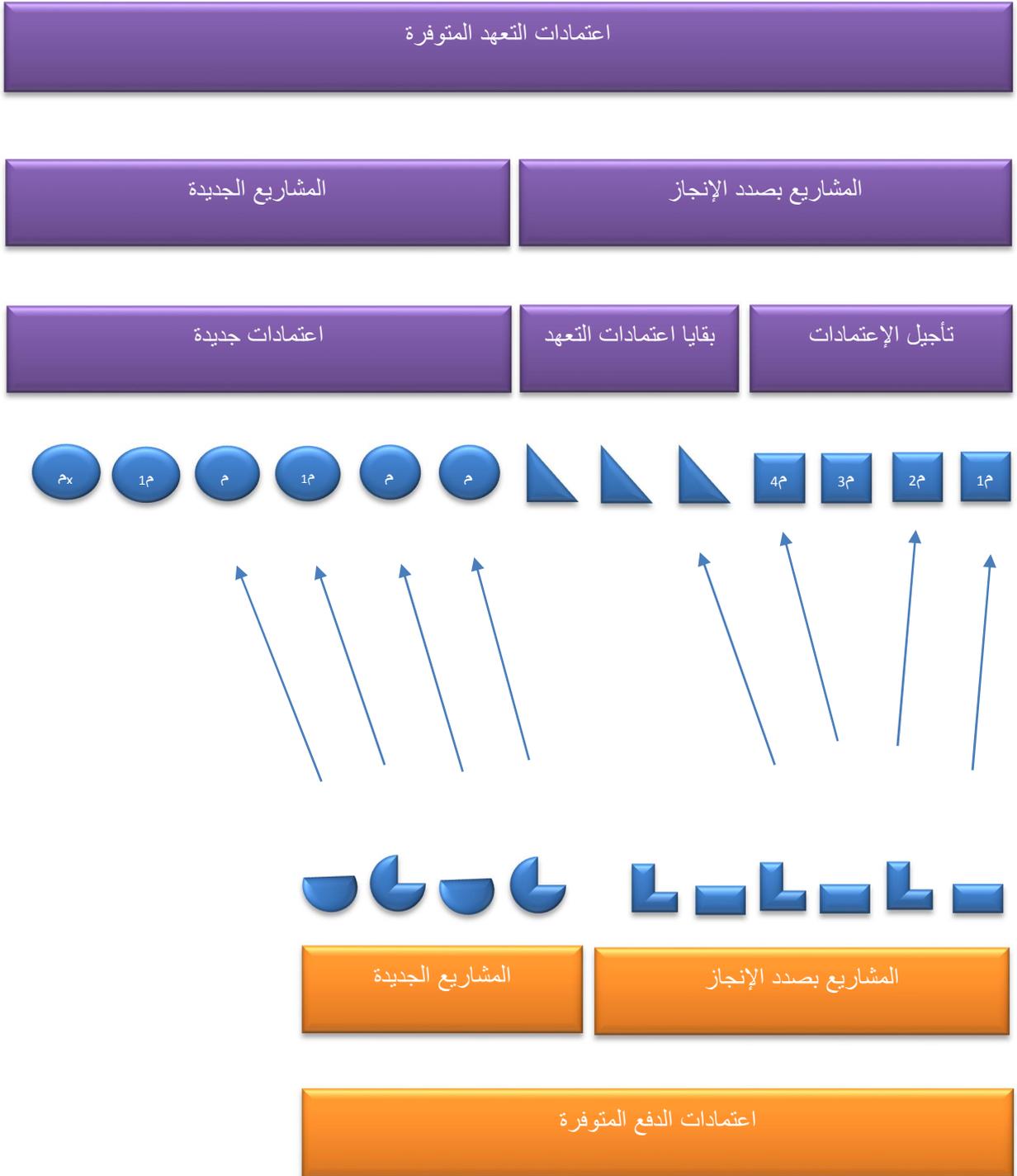
- اعتمادات التعهد المتوفرة بالنسبة للسنة المعنية بالبرمجة و تحتوي على:
  - ✓ اعتمادات التعهد "المؤجلة" ( المتعلقة بالمشاريع المسجلة (المفتوحة) بقوانين مالية سابقة
  - ✓ بقايا اعتمادات التعهد على اقتراحات تعهد سابقة
  - ✓ اعتمادات التعهد الجديدة المفتوحة بقانون المالية للسنة المالية المعنية بالبرمجة.
- اعتمادات الدفع: لا يمكن "تأجيلهم" من سنة مالية الى أخرى. يتم فتحهم و تخصيصهم للسنة المالية المعنية بالبرمجة لخلاص المشاريع بصدد الإنجاز و المشاريع الجديدة.

❖ التعديلات التقديرية للميزانية: وتتعلق باعتمادات الدفع بصفة حصرية، حيث يمكن للأمر بالصرف توزيع

اعتمادات الدفع صلب كل فصل بين مختلف الفقرات (المشاريع) بحرية وبدون رقابة مسبقة وذلك قصد تحيين التقديرات مقارنة بالتقدم المادي الفعلي للمشاريع.

ملاحظة: لا يمكن ان تتعلق التعديلات التقديرية للميزانية اعتمادات التعهد باعتبار ان التحويلات المتعلقة بهذه الإعتمادات تتطلب ترخيص مسبق من وزير المالية.

رسم بياني: برمجة اعتمادات التعهد والدفع



د- الرقابة على برمجة استهلاك الموارد / الإعتمادات

يتم التدقيق في برمجة اعتمادات التعهد و الدفع وفقا ل:

#### 1- منهجية "الزامية النفقة":

وفقا لهذه المنهجية تتم الرقابة على ثلاثة أنواع من النفقات:

النفقات الوجوبية:

هي مشاريع النفقات (النفقات التقديرية) المبرمجة لخلاص الخدمات (أشغال، دراسات، معدات...) التي تم إنجازها وقبولها قبل بداية السنة المعنية بالبرمجة مثل:

❖ معاينة الحق في الأقساط على الحساب أو بقية الحساب بالنسبة لصفقات الأشغال

❖ الفواتير المتعلقة بتسلم المعدات المقبولة و غير الخاصة.

النفقات الحتمية و النفقات الجديدة: معيار التمييز بينهما

أن الإجابة بنعم على أحد الأسئلة التالية يعطي الصبغة الحتمية للنفقة المبرمجة:

1. هل أن العدول على انجاز النفقة سوف يعطل أو يمس من *السير العادي للمصالح العمومية* ؟ (أنظر إلى تعريف المفهوم)

2. هل أن النفقة ستصبح وجوبية خلال السنة تطبيقا لنص ترتيبى أو قانونى أو لإتفاقية دولية؟

3. هل أن النفقة تساهم في عبئ *مصلحة/خدمة عمومية (charge de service public)* ؟ (أنظر إلى تعريف المفهوم)

بالنسبة لنفقات التنمية المحملة على القسم 9 تعتبر كلها حتمية باعتبار أنها تنجز في إطار إتفاقية دولية (البنك الدولي، البنك الإسلامى...)

## السير العادي للمصالح العمومية:

يقصد بالسير العادي للمصالح العمومية بالمواصلة في انجاز الخدمات العمومية على نفس النسق المأمّن خلال السنوات السابقة.

مثال:

قصد التمكن من التعرف على صبغة النفقة (حتمية أو جديدة) المحملة على ميزانية التنمية بالنسبة للبرمجة السنوية للنفقات لسنة 2018 لوزارة الصحة (اعتمادات مفوضة) لمؤسسة عمومية للصحة أمنت 100 عملية جراحية خلال سنة 2017. في هذا الإطار تعتبر كل نفقة من شأنها أن:

- ❖ تحافظ على نفس النسق لسنة 2017 (100 عملية جراحية) كنفقة حتمية: عمليات صيانة للتجهيزات أو عناية بالمباني...
- ❖ ترفع في نسق سنة 2017 (اضافة 25 عملية جراحية للوصول إلى عدد جملي يقدر بـ 125 عملية جراحية) كنفقة جديدة: بناء جناح إضافي للترفيح في طاقة استيعاب المرضى، شراء تجهيزات إضافية للترفيح في طاقة تشخيص المرضى.

## عبي مصلحة/خدمة عمومية:

يقصد بعبي مصلحة/خدمة عمومية (charge de service public) كل مساهمة للدولة في ميزانية مؤسسة عمومية (أو متعاقد مع الدولة له مهمة القيام بمصلحة عمومية وفقا لعقد أو ما شابهه) تمكن هذه الأخيرة من الإضطلاع بمهامها المناطة إليها و في غياب مساهمة الدولة تصبح المؤسسة (أو المتعاقد) غير قادر بالإيفاء بتعهداته و مهامه.

يمكن أن تدرج النفقات الحتمية أو الجديدة ضمن:

❖ المشاريع بصدد الإنجاز

❖ المشاريع الجديدة

يعتبر مشروع بصدد الإنجاز:

❖ مشروع مسجل بقانون مالية سابق و لم يتم الشروع في إنجازه

❖ مشروع مسجل بقانون مالية سابقو تم الشروع في انجاز جزء منه (جزء من الصفقات المبرمجة تم الشروع في إنجازها)

❖ مشروع مسجل بقانون مالية سابق وتم الشروع في انجاز جميع اجزائه (جميع الصفقات المبرمجة تم الشروع في إنجازها)

المشاريع الجديدة هي المشاريع المسجلة بقانون المالية للسنية المعنية بالبرمجة.

## 2- منهجية إجراءات تنفيذ النفقات

وفقاً لهذه المنهجية تتم الرقابة أساساً على نوعين من النفقات:

أ- النفقات المنجزة في إطار الصفقات العمومية

يتعين في هذا الإطار احصاء كل "الأحداث" التي من شأنها أن تستهلك:

❖ اعتمادات التعهد

❖ اعتمادات الدفع

تستهلك اعتمادات التعهد بعد:

❖ تبليغ الصفقة لصاحبها

❖ امضاء عقد الصفقة بين الطرفين

ملاحظة: لمزيد التعمق في البرمجة يمكن تخصيص خانات تتعلق بـ:

❖ الصفقات العادية

❖ الصفقات المبسطة

❖ الصفقات على الموارد الذاتية

❖ الصفقات الممولة عن طريق القروض

❖

تستهلك اعتمادات الدفع بعد:

❖ معاينة الحق في الأقساط على الحساب أو بقية الحساب بالنسبة لصفقات الأشغال

❖ استلام الفواتير المتعلقة بتسلم المعدات المقبولة وغير الخاصة.

ب- النفقات المنجزة خارج إطار الصفقات العمومية

وهي الشراءات التي تقل عن الأسقف الضرورية لإتباع إجراءات الصفقات العمومية.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى التثبيت من غياب حالات "تجزئة الشراءات العمومية" باعتبار انه لا توجد الا ميزانية واحدة و أمر بالصرف وحيد و بالتالي فأن رؤساء البرامج مطالبون بالتنسيق في إطار شراءاتهم لتجنب حالات التجزئة.

### 3- رقابة انسجام/تناسق "الزامية النفقات" مع "إجراءات تنفيذها"

تتمثل رقابة انسجام/تناسق بين البيانات المتعلقة "بالزامية النفقة" و البيانات الخاصة "بإجراء تنفيذ النفقة"

بالتأكد من أن مجموع النفقات المبوبة حسب درجة الزاميتها (وجوبية، حتمية و جديدة) يساوي مجموع النفقات المبوبة حسب اجراء التنفيذ(في اطار الصفقات و خارجها) و ذلك على جميع مستويات الميزانية (الاقسام و الفصول و الفقرات).

أ-المخطط التقديري للتقدم المادي لأنشطة المشاريع

يمكن ان يتضمن المشروع العديد من الأنشطة

يقصد بالنشاط وفقا لهذا الدليل كل شراء (اسداء خدمات، دراسات، أشغال...) تم إثر اجراء خاص للمنافسة او ترتب عليه عقد صفقة (مثال: عقد صفقة عمومية لاقتناء آلة "سكانار" لاستعمال طبي)

يتضمن المخطط التقديري للتقدم المادي لأنشطة المشاريع بالنسبة لكل نشاط خاصة:

- ❖ مدة تنفيذ النشاط (طبقا لما جاء بالعقد)
- ❖ التواريخ التقديرية لتنفيذ جميع مكونات النشاط (التي لم يتم إنجازها بعد) طبقا لما جاء في العقد.
- ❖ تحميل النفقة

ب- المخطط التقديري للدفعات المرتبطة بأنشطة المشاريع

يتضمن المخطط التقديري للدفعات المرتبط بنشاط احدي المشاريع:

- ❖ الكلفة الجملية للنشاط
- ❖ مبلغ الدفعات التي سيتم إنجازها لكل مراحل انجاز النشاط (بالاعتماد على المخطط التقديري للتقدم المادي لأنشطة المشاريع المحتوى المالي للعقد)
- ❖ مجموع الدفعات المرتبطة بالنشاط بالنسبة لكل مرحلة من مراحل البرمجة (على الأقل ثلاثة مراحل)
- ❖ تحميل النفقة

ج- المخطط التقديري لإبرام الصفقات

يجب اعداد مخطط تقديري لإبرام الصفقات بالنسبة للأنشطة التي لم تم تنجز بعد.

ويتضمن المخطط تقديري لإبرام الصفقات خاصة البيانات التالية:

- تاريخ اعداد كراس الشروط
- تاريخ اعلان طلب العروض
- تاريخ تاريخ الإنتهاء من تقييم العروض
- تاريخ عرض الملف على اللجنة المختصة لمراقبة الصفقات
- تاريخ تبليغ صاحب الصفقة
- تحميل النفقة

مثال: مشروع بناء مستشفى جهوي

كلفة المشروع: 40.000 (الوحدة 1000 د)

مدة التنفيذ: سنتين ابتداء من غرة جويلية 2018 الى نهاية جوان 2020.

2020	2019	2018	كلفة المشروع	
مدة الإنجاز				
6 أشهر	12 شهر	6 أشهر		
10.000	15.000	15.000	40.000	اعتمادات التعهد
10.000	20.000	10.000	40.000	اعتمادات الدفع

انجاز سنة 2018:

اعتمادات تعهد مفتوحة = 15.000	
اب.غ.م. = 3.000	استهلاك اعتمادات تعهد = 12.000
اب.غ.م.ص = 2.000	اعتمادات مؤذون بصرفها = 10.000
	استهلاك اعتمادات الدفع = 10.000

انجاز سنة 2019:

اب.مؤ. = 3.000	اعتمادات تعهد مفتوحة = 15.000	اب.غ.م.ص = 2.000
مجموع اعتمادات التعهد المفتوحة و المؤجلة = 18.000		اب.غ.م.ص = 2.000
اب.غ.م.ص = 2.000	استهلاك اعتمادات تعهد = 16.000	اب.غ.م.ص = 2.000
اب.غ.م.ص = 1.000	اعتمادات مؤذون بصرفها = 17.000	
اد.غ.مس = 3.000	استهلاك اعتمادات الدفع = 17.000	

انجاز سنة 2020:

اب.مؤ. = 2.000	اعتمادات تعهد مفتوحة = 10.000	اب.غ.م.ص = 3.000
مجموع اعتمادات التعهد المفتوحة و المؤجلة = 12.000		اب.غ.م.ص = 3.000
استهلاك اعتمادات تعهد = 12.000		اب.غ.م.ص = 3.000
اب.غ.م.ص = 3.000	اعتمادات مؤذون بصرفها = 17.000	
اد.غ.مس = 3.000	استهلاك اعتمادات الدفع = 17.000	

#### 4- أعمال تقدير ديمومة برمجة نفقات التنمية

تبعاً لما ورد سابقاً في الدليل تتمثل أهم تقنيات تقدير البرمجة في:

- ❖ التحليل حسب الأهمية النسبية (Loi de Pareto)
- ❖ اختبارات التناسق (les tests de cohérence)
- ❖ تحليل النسب أو المؤشرات (Analyse par les ratios)

#### 1-4/ التحليل حسب الأهمية النسبية (Loi de Pareto)

تعتمد هذه التقنية على منهجية "الأهمية النسبية" ويتم تطبيقها في حالة احتواء ميزانية التنمية على العديد من المشاريع التي تصعب دراستها بصفة شاملة.

#### مثال تطبيقي عدد 1:

تحتوي ميزانية وزارة الد..... على 600 مشروع.

نصيب كل هذه المشاريع من حيث الإعتمادات المرصودة بالنسبة لسنة 2018 يقدر بـ:

- 200 م د بالنسبة لإعتمادات الدفع و
- 300 م د بالنسبة لإعتمادات التعهد

الدراسة الأولية والأفقية للمشاريع تبين النتائج التالية المبينة بالجدول الآتي:

المجموع	المجموعة الثانية		المجموعة الأولى		
	النسبة	العدد/المبلغ	النسبة	العدد/المبلغ	
600	% 80	480	% 20	120	عدد المشاريع
200 م د	% 20	40 م د	% 80	160 م د	مبلغ اعتمادات الدفع المرصودة (م د)

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن:

- ❖ 20 % من عدد المشاريع يستحوذ على 80 % من المبلغ الجملي لإعتمادات الدفع المرصودة لسنة 2018
- ❖ 80 % من عدد المشاريع يستحوذ على 20 % من المبلغ الجملي لإعتمادات الدفع المرصودة لسنة 2018

استثناساً بمنهجية الرقابة المعدلة على النفقات فإنه من الأجدى تركيز الرقابة المسبقة على ديمومة البرمجة على الـ 20 % من المشاريع التي تمثل 80 % من المبلغ الجملي لإعتمادات الدفع المرصودة.

#### 4-2/ اختبارات التناسق/ ( les tests de cohérence )

أ- تُمكن هذه التقنية من اجراء مقاربات بين نسب تطور اعتمادات أكثر من تحميل (فقرة أو مشروع) المدرجة بالبرمجة للتأكد من تناسقها وتلاؤمها مع بنود أخرى بالميزانية وذلك باعتبار الارتباط (corrélation) المباشر أو غير المباشر بينها (أنظر المثال الأول).

ب- كما تستعمل هذه التقنية أيضا للتأكد من التناسق بين البرمجة الزمنية لاستهلاك اعتمادات التعهد و الدفع من جهة و البرمجة الزمنية/الروزنامة المضمنة بكل من:

- المخطاط التقديري للتقدم المادي لأنشطة المشاريع
- المخطط التقديري للدفعات المرتبطة بأنشطة المشاريع
- المخطط التقديري لإبرام الصفقات، من جهة أخرى

ج- وتستعمل هذه التقنية لإجراء بعض المقاربات بين المعطيات المضمنة بالبرمجة السنوية للنفقات من جهة وتلك المضمنة بإطار النفقات متوسط المدى من جهة أخرى.

#### مثال تطبيقي عدد 2:

تمتلك وزارة .....100 سيارة خلال سنة 2017

قطعت الـ 100 سيارة خلال سنة 2017 2.000.000 كم واستهلكت 200.000 ل من الوقود أي بمعدل 10 ل/100 كلم للسيارة.

وقد تم برمجة اقتناء 30 سيارات بميزانية التنمية بالنسبة لسنة 2018 بمبلغ جملي قدره 1.200 أد

وتضمن المخطط التقديري لإبرام الصفقات لسنة 2018 التاريخ التقديري لاستلام السيارات: غرة أفريل 2018.

المعدل السنوي للكيلومترات المقطوعة للسيارة الواحدة: 20.000 كم (معدل الكيلومترات المقطوعة للسيارة الواحدة خلال 9 أشهر: 15.000 كم)

السعر الفردي للتر من الوقود 1850 مي

معدل كلفة الصيانة لسيارة واحدة بالنسب لكل مسافة مقطوعة بـ 100 كم = 200.000 د / (100 / 2.000.000) = 10د/100 كم

المسافة الإضافية المقطوعة من طرف الـ 30 السيارات خلال سنة 2018 = 30 x 15.000 = 450.000 كم

نفقات الصيانة الإضافية الناتجة عن استعمال الـ 30 سيارة المقتنات سنة 2018 = (100 / 10) x 450.000 = 45.000 د

نفقات الوقود الإضافية الناتجة عن استعمال الـ 30 سيارة المقتنات سنة 2018 =  $450.000 \times (100 / 10) \times 1,850$  د  
= 83.250 د

العنوان الثاني	2017	2018
اقتناء وسائل النقل	عدد السيارات المستعملة = 100	الاعتمادات المرصودة: 1200.000 د



اختبارات التناسق

العنوان الأول	2017	2018	الزيادة (2018) / (2017)		الزيادة المنطقية تبعا لتطور الأنشطة	نفقات حتمية بدون اعتمادات مرصودة (مخاطر لاديمومة البرمجة)
			المبلغ	النسبة		
صيانة وسائل النقل	د 200.000	د 210.000	د 10.000	%5	د 45.000	د 35.000
استهلاك المحروقات	د 370.000	د 400.000	د 30.000	%8	د 83.250	د 53.250

مثال تطبيقي عدد 3:

مشروع بناء مستشفى جهوي

كلفة المشروع: 40.000 (الوحدة 1000 د)

مدة التنفيذ: سنتين ابتداء من غرة جويلية 2018 الى نهاية جوان 2020.

2020	2019	2018	كلفة المشروع	
مدة الإنجاز				
6 أشهر	12 شهر	6 أشهر		
10.000	15.000	15.000	40.000	اعتمادات التعهد
10.000	20.000	10.000	40.000	اعتمادات الدفع

تسبقة بـ 10% من مبلغ الأشغال المبرمجة بالنسبة لسنة 2018 =  $10.000 \times 10\%$  = 1000 أد

مقتبس من البرمجة السنوية للنفقات الخاصة بالمشروع

برمجة تنفيذ الميزانية للفترة الثالثة		برمجة تنفيذ الميزانية للفترة الثانية		برمجة تنفيذ الميزانية للفترة الأولى		اعتمادات قانون المالية		
اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	
6.000	0	4.000	15.000	0	0	10.000	15.000	مشروع بناء مستشفى جهوي
								تنسيق (1)

عدم تنسيق  
(3)

عدم تنسيق  
(2)

مقتبس من المخطط التقديري لإبرام الصفقات:

جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	
06/01: انتهاء لجنة تقييم العروض من أعمالها		0/01: بداية أعمال تقييم	03/15:	02/15:		مخطط تقديري لإجراءات إبرام صفقة بناء مستشفى جهوي
06/15: رأي لجنة مراقبة الصفقات العمومية		العروض من طرف لجنة تقييم	آخر أجل لقبول العروض	إعلان طلب عروض		
06/30: أمر ببدأ الأشغال بداية جويلية		العروض				

مقتبس من المخطط التقديري للتنفيذ المادي للأنشطة ونسق استهلاك اعتمادات الدفع:

الوحدة أذ

المجموع	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	
	انجاز الجزء السادس من الأشغال	انجاز الجزء الخامس من الأشغال	انجاز الجزء الرابع من الأشغال	انجاز الجزء الثالث من الأشغال	انجاز الجزء الثاني من الأشغال	انجاز الجزء الأول من الأشغال	التقدم المادي (حسب مخطط التنفيذ)
1.000						1.000	تسبقة
10.000	1.700	1.700	1.700	1.700	1.700	1.500	قسط على الحساب
11.000	1.700	1.700	1.700	1.700	1.700	2.500	مجموع الدفعات
11.000		6.800	الفترة الثالثة		4.200	الفترة الثانية	

## تعليق:

- تناسق (1): تم التأكد من التناسق بين البرمجة الزمنية ومبالغ استهلاك الإعتمادات
- عدم تناسق (2): تمت معاينة عدم تناسق من حيث مبالغ استهلاك الاعتمادات من شأنه أن يمس من ديمومة البرمجة. اما بالنسبة للبرمجة الزمنية للتنفيذ فإنه تمت معاينة تناسق
- عدم تناسق (3): تمت معاينة عدم تناسق من حيث مبالغ استهلاك الاعتمادات من شأنه أن يمس من ديمومة البرمجة. اما بالنسبة للبرمجة الزمنية للتنفيذ فإنه تمت معاينة تناسق

## 3-4 / تحليل المؤشرات (Analyse par les ratios)

تسمح هذه التقنية من تقدير ديمومة البرمجة من خلال تحليل المؤشرات أو النسب.

### مثال تطبيقي عدد 4:

استعمال هذه التقنية تستجوب من مراقب المصاريف تكوين أو الحصول على معطيات تتعلق بحجم الأنشطة أو الخدمات: عدد ، عدد النسخ المنجزة من طرف آلات الطباعة، عدد قطع الغيار المستهلكة بالنسبة لتجهيزات معينة...

يمكن الاعتماد في منهجية التحليل حسب المؤشرات على معدل كلفة الصيانة للسيارة الوارد بالمثال التطبيقي عدد 2:

$$\text{معدل كلفة الصيانة لسيارة واحدة بالنسب لكل مسافة مقطوعة بـ 100 كم} = 200.000 \text{ د} / (100 / 2.000.000) =$$

$$10 \text{ د} / 100 \text{ كم}$$

وللتمكن من تقدير ديمومة البرمجة ينبغي مضاعفة (multiplication) المؤشر بالحجم التقديري للنشاط المعني بالتحليل:

فإذا كان الحجم التقديري للكيلومترات المقطوعة من طرف السيارات بالنسبة للوزارة المعنية لسنة 2018 يقدر بـ:

2.450.000 كم فأن مبلغ الإعتمادات الواجب توفرها يساوي:

$$= 245.000 \text{ د} = (100 / 10) \times 2.450.000$$

الاعتمادات المستهلكة

حجم النشاط / حجم الخدمات

عادة ما يحتسب المؤشر كما يلي:

تشتمل صناديق الخزينة على الحسابات الخاصة في الخزينة (القسم الحادي عشر من ميزانية الدولة) وحسابات أموال المشاركة (القسم الثاني عشر من ميزانية الدولة) وتمكن الحسابات الخاصة في الخزينة من توظيف مقابيض لتمويل عمليات معينة تهم بعض المصالح العمومية في حين تمثل أموال المشاركة المبالغ التي يدفعها الأشخاص الماديون والذوات المعنوية بعنوان مساهمة في تمويل عمليات ذات مصلحة عمومية.

وباعتبار أن استعمال مداخل صناديق الخزينة يتم وفق نفس الشروط المعتمدة لنفقات التصرف والتنمية لميزانية الدولة، فإنها تخضع إلى نفس الأعمال المذكورة سابقا لإعداد برمجة نفقات هذه الصناديق وذلك من حيث أقسام البرمجة (تنفيذ الميزانية السابقة، الميزانية المرسمة، تنفيذ الميزانية المعنية) واصناف النفقات (وجوبية، حتمية، جديدة).

وفيم يتعلق بالصناديق الخاصة، فإنها تحدث بمقتضى قانون المالية لتمويل تدخلات في قطاعات معينة. ويمكن أن توكل مهمة التصرف على مؤسسات أو هيكل مختصة بمقتضى اتفاقيات تبرم مع وزير المالية.

ويمكن أن ترصد لفوائدها اعتمادات من ميزانية الدولة بالإضافة إلى المبالغ التي يتم استرجاعها أو التي يمكن توظيفها. ويتم استعمال هذه الموارد حسب برامج تضبط طبقا للتشريع والتراتب الجاري بها العمل.

وتجدر الإشارة إلى أنه باعتبار تعدد مصادر تمويل صناديق الخاصة، فإنه يستحسن عند إدراج البيانات بوثيقة البرمجة فصل الموارد المتأتية من ميزانية الدولة، إن وجدت، عن باقي المقابيض التي تم تحصيلها من مصادر أخرى.

أما بخصوص التدقيق في ديمومة برمجة نفقات صناديق الخزينة يقوم بها مراقب المصاريف وفقا لنفس مبدأ درجة إلزاميتها كما أنه يخضعها لنفس التقنيات والطرق التحليلية التي تم استعراضها بالنسبة لأقسام التصرف والتجهيز.

## 7- نتائج تقدير ديمومة البرمجة السنوية للنفقات

تسفر عملية التدقيق من قبل مراقب المصاريف العمومية في ديمومة البرمجة السنوية للنفقات إلى الوضعيات التالية:

-إسناد التأشير

-التأشير بتحفظ

-رفض التأشير

على أن يكون إبداء الرأي في كل الحالات معللا باعتباره يستند على دراسة مبنية على التقدير المهني لمراقب المصاريف العمومية (un jugement professionnel) والتي تقتضي منه تحديد نسبة مخاطر مقبولة عند فحص صحة وشمولية التقديرات المضمنة بالبرمجة السنوية للنفقات (un seuil de signification) . كما أنه وفي إطار إرساء معايير موحدة لمعالجة ديمومة الميزانية وإبداء الرأي بخصوصها، يمكن تحديد 04 حالات (أو وضعيات) تنبثق عن أعمال التدقيق:

### \*الديمومة الضمنية La soutenabilité présumée

تستنتج من خلال وضوح توجهات الوزارة المعنية بالنسبة لكل برنامج فيم يتعلق خاصة بـ:

-مجاهاة كتلة الأجر

-تسوية كل الديون أو على الأقل أهمها

-انجاز النفقات الكبرى الحتمية (تصرفا وتجهيزا)

ويبني مراقب المصاريف العمومية وثوقه من ديمومة برمجة النفقات في حالة الديمومة الضمنية على انسجام المعطيات المقدمة فيم ما بينها وعلى مقبولية تقديرها بعد القيام بالمقاربات الضرورية للثبوت منها مما يضيء عليها الموثوقية المطلوبة (la fiabilité) ويؤكد قابلية تنفيذها.

### \*اللاديمومة المطلقة L'insoutenabilité absolue

تتمثل في حالين تفضيان إلى رفض التأشير:

- عدم توفر الاعتمادات الضرورية تعهدا و/أو دفعا (حسب أقسام الميزانية) لمجاهاة أعباء الدفع والأعباء المؤجلة بعنوان السنة السابقة (النفقات الوجودية).
- تعمّد رئيس البرنامج أو تبين عدم قدرته على توفير المؤيدات التي يبني عليها تقدير ديمومة البرمجة السنوية للنفقات.

## \*اللاديمومة المفروضة L'insoutenabilité subie\*

تستنتج هذه الحالة عندما تكون الميزانية المرسمة لفائدة مهمة ما (وزارة) تكتسي صبغة المحدودية (Budget) contraignant، مما يُولد صعوبات عند برمجة النفقات على مستوى مختلف البرامج عند العمل على الملاءمة بين النفقات المبرمجة والإعتمادات المرسمة. لذلك فإنّ التأشير على برمجة النفقات في هذه الحالة يقتضي من رئيس البرنامج تطبيق مبدأ الأولوية في ترتيب أنشطته من ناحية وتقديم الحلول الناجزة لإيجاد التمويل الكافي لها أو الالتزام بتنفيذها على مراحل إذا اقتضى الأمر. وإذا ما توفر ذلك ، يتم التأشير بتحفظ مع متابعة تنفيذ ما تم الإلتزام به.

## \*اللاديمومة المقصودة Inst. Organisée\*

تفسي عمليّات التدقيق من قبل مراقب المصاريف العموميّة إلى استنتاج هذه الحالة في صورة:

\*عدم إرفاق جداول البرمجة بالمؤيدات التي تبرز كيفية احتساب الكلفة التقديرية للنفقات بما لا يسمح بالثبوت من مدى احترام هذه الكلفة لتراخيص الميزانية داخل كل برنامج على حده أو الإصرار على عدم الاستجابة للمطلوب حتى بعد إعادة طلبها من مراقب المصاريف العمومية نذكر من بينها:

\*غياب مخطط توفير الاعتمادات الضرورية لمجابهة النفقات الوجوبية نظرا للأولوية المطلقة المسندة لهذا الصنف من النفقات.

\*إدراج أنشطة جديدة وإعطاؤها الأولوية على حساب الاعتمادات التي من المفروض تخصيصها للنفقات الوجوبية (الديون) والحتمية (خاصة ذات الأولوية منها).

\*عدم إدراج مخطط الانتدابات الجديدة لمعاينة انعكاسه على الميزانية ومدى قدرتها على مجابهة كلفتها.

\*عدم احترام سقف المخطط المرخص في إحداثها بوثيقة الميزانية (الانتدابات المباشرة التي يلاحظ القيام بها منذ سنوات).

وهذه الوضعية تؤدي دون شك إلى رفض التأشير على البرمجة السنوية إلا في صورة تداركها من قبل رئيس البرنامج بعد التنسيق مع المتدخلين معه في تنفيذ الميزانية وخاصة رئيس برنامج القيادة والمساندة الذي يشرف على المصالح الإدارية والمالية والوسائل العامة بالوزارة.

وفيما يلي مصفوفة تحوصل مختلف وضعيات تقدير ديمومة الميزانية :

## مصفوفة ديمومة الميزانية

لا ديمومة منظمة (4)	لا ديمومة مطلقة (3)	لا ديمومة مفروضة (2)	ديمومة ضمنية (1)	
			x	التأشير
		x		التأشير بتحفظ
x	x	X		رفض التأشير

1) عندما تحصل لمراقب المصاريف العمومية قناعة بأن البرمجة المقترحة قادرة على مجابهة النفقات المبرمجة دون تجاوز الميزانية بالنسبة للنفقات ذات الأولوية والتي تتطلب اعتمادات هامة: الديمومة الضمنية، فإن ذلك يؤدي إلى التأشير عليها.

2) عندما تحصل لمراقب المصاريف العمومية قناعة بأن عدم التوصل إلى ملائمة النفقات الإجبارية والحتمية مع الإعتمادات المرصودة يرجع إلى محدودية هذه الأخيرة.

وإذا التزم رئيس البرنامج باتخاذ إجراءات واصدار قرارات قابلة للإنجاز لتحقيق هذه الملائمة: اللاديمومة المفروضة، فإن ذلك يؤدي إلى إسناد التأشير بتحفظ.

وفي صورة عدم قدرته على تقديم الإلتزامات الضرورية لتأمين ديمومة برمجته ففي هذه الحالة ترفض التأشير

3) عندما يستنتج مراقب المصاريف العمومية غياب مخطط توفير الإعتمادات لمجابهة النفقات الإجبارية ذات الأولوية المطلقة وكذلك الحتمية (توضيح القرارات والإجراءات الضرورية والقابلة للتنفيذ) بما سيؤدي إلى عدم احترام حدود الميزانية المرصودة، أو يتأكد من رفض رئيس البرنامج أو عدم قدرته على توفير العناصر الضرورية لتقدير ديمومة الميزانية: اللاديمومة المطلقة، وفي جميع الحالات فإن ذلك يؤدي إلى رفض التأشير.

4) عندما يستنتج مراقب المصاريف العمومية ان رئيس البرنامج تعمد عند اعداد برمجته عدم الحرص على تأمين ديمومتها.....: اللاديمومة المقصودة ، فإن ذلك يؤدي إلى رفض التأشير.

## تحيين البرمجة السنوية للنفقات

يمثل تحيين البرمجة السنوية للنفقات إجراء ضروريا لتأمين ديمومة البرمجة السنوية خلال تنفيذها وذلك بوقايتها من المخاطر التي يمكن تسميها تبعاً للفوارق التي تسجل بين ما تمّ تقديره من أنشطة وما تمّ تنفيذه. وإذ لم يقم رئيس البرنامج بإقتراح التعديلات الضرورية في الإبان أو لم يبادر مراقب المصاريف بطلب ذلك تصبح البرمجة الأصلية غير قادرة على مجابهة النفقات الوجوبية والحتمية ممّا يفضي بها إلى حالة الديمومة .

وتتطلب مراقبة تحيين البرمجة الأصلية نفس الطرق وتقنيات التدقيق المعتمدة في بداية السنة المالية، يذكر منها بالخصوص المؤشرات التالية :

\*مبالغ الاعتمادات المرسمة باعتبار التحويلات المجراة بالزيادة والنقصان.

\*نسب استهلاك الاعتمادات مقارنة بالتقديرات الأصلية وموزعة حسب أصناف النفقات.

\*مبالغ النفقات المتعهد بها وخاصة المتعلقة بالصفقات والعقود الادارية المبرمة ومدى تطابقها بالتقديرات الأولية.

\*بطاقات متابعة مؤشرات التقدم في القيام بالإجراءات و تنفيذ الصفقات والعقود الإدارية بالإعتماد على التوقعات الأصلية والمعطيات المحينة .

\*نسبة التقدم في تنفيذ برنامج تسوية الديون في حال الإلتزام بروزنامة بخصوصها عند التأشير على البرمجة الأصلية للنفقات.

\*أمّا على مستوى الميزانية يتم التدقيق في مقبولية تحويلات الإعتمادات المقترحة والتي ستستغل في تسوية ما تبقى من نفقات وجوبية أو تعزيز نفقات أخرى على أن تكتسي مبررات هذه التحويلات قدرا هاما من الموضوعية ولا تعود لأخطاء تصرف أو لتجاوز للنصوص القانونية كما يتعين التأكد من أنّ التحويلات المقترحة نهائي وغير قابلة للتراجع فيها لاحقا.

أمّا فيما يتعلّق بتحيين برمجة نفقات العنوان الثاني فإنّ مراقب المصاريف يتثبت أيضا من خلال بطاقات المتابعة المحينة للمشاريع من:

كلفة الحقيقية للمشاريع بعد القيام بإجراءات المنافسة (جداول البرمجة)

الأجال الفعلية التي إستغرقتها إجراءات المنافسة.

كيفية مجابهة الفارق بالزيادة في الكلفة إن وجدت.

نسبة التنفيذ المادي مع شرح أسباب التأخير المسجل إن وجد.

تعديل نسب استهلاك اعتمادات الدفع على ضوء تعديل نسب التنفيذ المادي للمشاريع

إضافة إلى ذلك، فإنّ تقدير ديمومة البرمجة السنوية المحينة تمكن مراقب المصاريف العمومية من تقييم جودة تنفيذ الميزانية على الأقل فيم له علاقة بغياب نظام رقابة داخلية او مدى التقدم في ارسائه.

وفيم يتعلق بوتيرة التحيين، ولئن حددها قرار رئيس الحكومة بمرتين في السنة، فقد فسح المجال للقيام بتحيينات إضافية إمّا بطلب من رئيس البرنامج عندما تستدعي بعض التغييرات الهامة المتدخلة على تنفيذ البرامج ذلك. أو من قبل مراقب المصاريف العمومية عند ملاحظته تغييرات من شأنها المسّ من ديمومة الميزانية وذلك من خلال التأشير على النفقات أو استغلاله للبيانات التي توفرها منظومة أدب (كشوفات الاعتمادات، تنفيذ النفقات، التحويلات...)

وفي صورة عدم مبادرة رئيس البرنامج بعرض التحيينين الإجباريين سنويًا على التأشيرة المسبة، يتعين على مراقب المصاريف المطالبة بهما انطلاقا من شهر أفريل بالنسبة للتحيين الأول، وشهر أكتوبر بالنسبة للتحيين الثاني حرصا على التحكم في المخاطر التي يمكن أن تهدد ديمومة الميزانية.

وتفدي نتائج التدقيق في البرمجة السنوية المحينة للنفقات غلى نفس النتائج المتعلقة بالبرمجة الأصلية.